

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الممتنعون
٦٢١٣ ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩	تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/552)		المادة ٣٩ مثل الأمين العام	بالنيابة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة	S/PRST/2009/29

## ١٢ - الحالة في كوت ديفوار

### عرض عام

ومدد المجلس، في أربع مناسبات، ولايتي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها<sup>(١٥٣)</sup>. وجدد المجلس نظام الجزاءات مرتين<sup>(١٥٤)</sup>، ولاية فريق الخبراء لعام واحد<sup>(١٥٥)</sup>.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، زار المجلس كوت ديفوار في إطار بعثته إلى أفريقيا<sup>(١٥٦)</sup>.

١٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢٩ تشرين الأول/  
أكتوبر ٢٠٠٨: اتفاق واغادوغو السياسي،  
والعملية الانتخابية

في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أهاب المجلس، في القرار ١٧٩٥ (٢٠٠٨)، بالأطراف الإفوارية أن تنفذ

(١٥٣) القرارات ١٧٩٥ (٢٠٠٨) و ١٨٢٦ (٢٠٠٨) و ١٨٦٥ (٢٠٠٩) و ١٨٨٠ (٢٠٠٩).

(١٥٤) القراران ١٨٤٢ (٢٠٠٨) و ١٨٩٣ (٢٠٠٩). لمزيد من المعلومات، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، فيما يتعلق بالمادة ٤١ من الميثاق.

(١٥٥) القرار ١٨٤٢ (٢٠٠٨). لمزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء، فيما يتعلق باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار.

(١٥٦) لمزيد من المعلومات، انظر هذا الجزء، القسم ٤٠، والجزء السادس، القسم الثاني، فيما يتعلق ببعثات مجلس الأمن.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٩ جلسة، منها أربع جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(١٥١)</sup>، اتخذ فيها المجلس ستة قرارات بموجب الفصل السابع من الميثاق، واعتمد خمسة بيانات رئاسية، وتلقى أربع إحاطات إعلامية في ما يتعلق بالحالة في كوت ديفوار قدمها الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وركز المجلس على العملية الانتخابية خلال تكرار تأجيل الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر عقدها بدايةً في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ثم أرجئت بعد ذلك إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ و آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي، مما يشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ اتفاق واغادوغو السياسي<sup>(١٥٢)</sup> الذي اعتمد في عام ٢٠٠٧ من أجل تحقيق المصالحة السياسية في كوت ديفوار.

(١٥١) الجلسات ٥٨١٩ و ٥٩٤٣ و ٦٠٧٠ و ٦١٦٦، المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، على التوالي.

(١٥٢) S/2007/144، المرفق.

له، وأن تسهم على وجه الخصوص في تحقيق الأمن الذي تتطلبه عملية السلام والعملية الانتخابية، وأن تقدم الدعم اللوجستي للجنة الانتخابية المستقلة في الإعداد للانتخابات وإجرائها. وعلاوة على ذلك، حث المجلس الأحزاب السياسية على التقيد التام بمدونة قواعد السلوك الحميد في الانتخابات، التي وقعتها برعاية الأمين العام، وحث بوجه خاص السلطات الإيفوارية على أن تفتح أبواب وسائط الإعلام الجماهيري أمام الجميع بالتساوي. ولاحظ المجلس مع القلق أيضا استمرار حالات انتهاك حقوق الإنسان الموجهة ضد المدنيين، بما في ذلك ارتكاب العديد من أعمال العنف الجنسي، بالرغم من التحسن المطرد في حالة حقوق الإنسان عموما، وشدد على وجوب إحالة مرتكبي هذه الأعمال إلى القضاء.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قرر المجلس، في القرار ١٨٤٢ (٢٠٠٨)، أن أي تهديد للعملية الانتخابية في كوت ديفوار، وخاصة أي مهاجمة أو إعاقة لعمل اللجنة الانتخابية المستقلة المكلفة بتنظيم الانتخابات، أو لعمل المشغلين المشار إليهما في الفقرتين ١-٣-٣ و ١-١-٢ من اتفاق واغادوغو السياسي، يشكل تهديدا للسلام ولعملية المصالحة الوطنية لأغراض الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤). وقرر أيضا أن أية عقبة خطيرة أمام حرية حركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها، أو أي مهاجمة أو إعاقة لعمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أو القوات الفرنسية أو الممثل الخاص للأمين العام أو الميسر المشار إليه في الفقرة ١٠ من القرار ١٧٦٥ (٢٠٠٧) أو ممثله الخاص في كوت ديفوار، تشكل تهديدا لعملية السلام والمصالحة الوطنية لأغراض الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤).

الاتفاقيين التكميليين واتفاق واغادوغو السياسي تنفيذا تماما وبحسن نية في الإطار الزمني المعدل المحدد في هذين الاتفاقيين. وشجع المجلس أيضا الأطراف الإيفوارية على مواصلة إحراز تقدم ملموس، ولا سيما على صعيد عملية تحديد هوية السكان الإيفواريين وتسجيل الناخبين، ونزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتوحيد قوات الدفاع والأمن وإعادة هيكلتها، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وأشار المجلس إلى ضرورة أن يتولى الممثل الخاص للأمين العام التصديق على أن كل مراحل العملية الانتخابية تتيح جميع الضمانات اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مفتوحة وحرّة ونزيهة وشفافة وفقا للمعايير الدولية<sup>(١٥٧)</sup>.

وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨<sup>(١٥٨)</sup>، رحب مجلس الأمن ترحيبا حارا بموافقة السلطات الإيفوارية على الاقتراح المقدم من اللجنة الانتخابية المستقلة بتنظيم انتخابات رئاسية في يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وأكد على أن ذلك الإعلان، الذي تدعمه الأطراف الإيفوارية كافة، وتوقيع الرئيس لوران غباغبو على المراسيم ذات الصلة، أمران يشكلان خطوة هامة إلى الأمام. وشجع المجلس الأطراف الإيفوارية على مضاعفة جهودها للوفاء بهذا الالتزام، وشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم المستمر لتحقيق هذه الغاية.

وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨، طلب المجلس، في قراره ١٨٢٦ (٢٠٠٨)، إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن تدعم، في حدود مواردها المتاحة ونطاق ولايتها القائمة، التنفيذ التام لاتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات المكتملة (١٥٧) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، فيما يتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

التزامها السياسي بإجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة  
وشفافة.

وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩<sup>(١٦١)</sup>،  
رحب المجلس بالبلاغ الصادر في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ عن  
الإطار الاستشاري الدائم لاتفاق واغادوغو السياسي<sup>(١٦٢)</sup>  
الذي يقدم إطارا زمنيا شاملا للانتخابات يفضي إلى إجراء  
الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار يوم  
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأكد المجلس على أهمية  
تنفيذ كل من المراحل الخمس المفضية إلى الانتخابات تنفيذًا  
فعالًا على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ  
١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩<sup>(١٦٣)</sup>، وهي: (١) نشر قوائم  
الناخبين المؤقتة لدى انتهاء عمليات تسجيل الناخبين،  
(٢) ونشر قائمة الناخبين النهائية، (٣) وإصدار بطاقات  
الهوية وبطاقات الناخبين، (٤) وتوزيع بطاقات الهوية  
وبطاقات الناخبين، (٥) وتحديد فترة الحملة الانتخابية.

وفي ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعرب المجلس، في القرار  
١٨٨٠ (٢٠٠٩)، في جملة أمور، عن الترحيب بانتهاء  
عملية تسجيل الناخبين بنجاح، وكرر التأكيد على أن نشر  
القائمة الانتخابية خطوة بالغة الأهمية في العملية الانتخابية،  
وأعرب عن تطلعه إلى نشر قائمة الناخبين المؤقتة قبل متم  
آب/أغسطس ٢٠٠٩، وحث الأطراف الإفوارية الفاعلة  
على الوفاء بالتزاماتها كاملة ودون إبطاء.

وعقب التصويت، ذكر ممثل فرنسا أن التأخيرات  
تعاقب الشعب الإفوارية على نحو ظالم بتأخير إنهاء الأزمة  
وبإطالة أمد حالة عدم الاستقرار التي تشكل خطراً على  
كوت ديفوار والمنطقة دون الإقليمية. وشدد على أنه إذا

٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى ٨ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ : إرجاء الانتخابات  
الرئاسية

في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعرب المجلس،  
في بيان رئاسي<sup>(١٥٩)</sup>، عن بالغ قلقه إزاء احتمال حدوث  
تأخير للمرة الثالثة على التوالي منذ توقيع اتفاق واغادوغو  
السياسي، الأمر الذي يمكن أن يعرّض للخطر عملية السلام  
الإفوارية برمتها. وحث المجلس الأطراف الإفوارية على أن  
تتخذ فوراً وعلى سبيل الأولوية ما يلزم من خطوات محددة  
لاستكمال عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم بطريقة  
تتسم بالمصداقية والشفافية قبل نهاية كانون الثاني/يناير  
٢٠٠٩. وأعرب المجلس عن تصميمه على تقديم دعمه  
الكامل لعملية انتخابية موثوق بها في كوت ديفوار، على أن  
يكون مفهوماً أن الانتخابات الرئاسية ستنظم قبل نهاية ربيع  
عام ٢٠٠٩.

وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أحاط المجلس  
علماً مع القلق العميق، في القرار ١٨٦٥ (٢٠٠٩)، بإرجاء  
الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في  
٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وفقاً لما جاء في البيان  
الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن الإطار  
الاستشاري الدائم المنشأ بموجب اتفاق واغادوغو  
السياسي<sup>(١٦٠)</sup>، وحث الأطراف السياسية الإفوارية الفاعلة  
على الاتفاق بدون تأخير على إطار زمني جديد يتسم  
بالواقعية. وأعرب المجلس عن اعتزامه القيام في أقرب فرصة  
ممكنة ببحث الإطار الزمني الذي يتعين على الجهات  
السياسية الإفوارية الفاعلة التقيد به، والذي يجسد مدى

(١٦١) S/PRST/2009/16.

(١٦٢) S/2009/257، المرفق.

(١٦٣) S/PRST/2009/196.

(١٥٩) S/PRST/2008/42.

(١٦٠) S/2008/694، المرفق.

الناخبين المؤقتة وقائمة المرشحين، ورحب كذلك بالبلاغ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الصادر عن الإطار الاستشاري الدائم. وأحاط المجلس علما بكون الإطار الاستشاري الدائم اعتبر أن الانتخابات أجلت بسبب عقبات تقنية ومالية، وأن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية ستعقد بحلول نهاية شباط/فبراير أو بداية آذار/مارس ٢٠١٠. وحث الأطراف الفاعلة الإيفوارية على معالجة المهام المتبقية وعقد انتخابات رئاسية مفتوحة وحررة ونزيهة وشفافة وفقا للمعايير الدولية في أقرب وقت ممكن.

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩: إحاطات إعلامية قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعملية الانتخابية

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام<sup>(١٦٧)</sup>، الذي عرض تقرير الأمين العام، وركز على مسألتين بالغتي الأهمية، وهما تحديد هوية الناخبين وإجراء الانتخابات. وقال الممثل الخاص إن حالات التأخير المتواترة في عملية تحديد الهوية والانتخابات تشكل الشاغل الرئيسي لأنها قد تعرض للخطر عملية السلام الإيفوارية برمتها. وقال إن السبب الرئيسي لذلك التأخير هو التعقيد اللوجستي لعملية تحديد الهوية، وأوضح أن عملية الانتخابات في كوت ديفوار أضحت ترتبط ارتباطا لا ينفصم بعملية تحديد الهوية. وأشار إلى أنه للمرة الأولى في الأزمة الإيفوارية تُعزى التأخيرات أساسا إلى الجوانب اللوجستية وليست السياسية<sup>(١٦٨)</sup>.

واستمع المجلس مرة أخرى إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عرض

تأخر إجراء الانتخابات عن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الأطراف المسؤولة عن ذلك سيتم تحديدها بوضوح، وسيخلص المجلس إلى الاستنتاجات الضرورية. وأوضح أن المجلس لن يسمح بأن يتم خداعه بواسطة الأعياب الفنية. ولاحظ أن التقدم المحرز، كما هو الحال مع الانتهاء من تسجيل الناخبين في نهاية حزيران/يونيه، يبعث الأمل، ولكن سيكون بلا معنى إذا ما أضاعت الأطراف السياسية الإيفوارية الفاعلة مرة أخرى الفرصة للخروج من الأزمة<sup>(١٦٤)</sup>.

وفي بيان رئاسي مؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩<sup>(١٦٥)</sup>، أعرب المجلس عن قلقه إزاء تأخر نشر قائمة الناخبين المؤقتة، وأشار إلى أن المزيد من التأخير في نشر قائمة الناخبين قد يهدد إمكانية إجراء انتخابات رئاسية مفتوحة وحررة ونزيهة وشفافة ضمن الإطار الزمني المحدد لها. وحث المجلس جميع الجهات الإيفوارية الفاعلة على الامتثال لالتزاماتها امتثالا كاملا لكي يتسنى نشر قائمة الناخبين. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن المجلس أنه سيستعرض الحالة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وأعرب عن اعتزامه التصرف على النحو المناسب وبما يتماشى مع القرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩)، مع الجهات التي تقوم بعرقلة التقدم في العملية الانتخابية.

وفي بيان رئاسي مؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩<sup>(١٦٦)</sup>، لاحظ المجلس مع القلق تأجيل الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ورحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الجهات الفاعلة الإيفوارية، ولا سيما نشر قائمة

(١٦٤) S/PV.6174، الصفحة ٣.

(١٦٥) S/PRST/2009/25.

(١٦٦) S/PRST/2009/33.

(١٦٧) S/2008/645.

(١٦٨) S/PV.6001، الصفحات ٢-٤.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام الذي عرض تقرير الأمين العام<sup>(١٧٢)</sup>. وأفاد بأنه منذ توقيع الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ظلت الشخصيات البارزة في الاتفاق تركز على قضية إعادة التوحيد. ونتيجة لذلك، انحسر إلى حد كبير زخم إجراء انتخابات مبكرة، مما أدى إلى المزيد من التأخير. وأوضح أن التقدم المحرز في العملية الانتخابية يتوقف الآن على تطور مسألة إعادة التوحيد. وفي الختام، أكد أنه ينبغي ألا يطغى هذا الواقع القائم نسبياً بخصوص الانتخابات وإعادة التوحيد على التطورات الإيجابية المستمرة التي تحدث في مجال السلام والاستقرار<sup>(١٧٣)</sup>.

وفي وقت لاحق، ذكر ممثل كوت ديفوار أن عملية السلام في كوت ديفوار ليست في مأزق، وأكد لأعضاء المجلس أن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في البلد سوف تعقد في موعد أقصاه ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩<sup>(١٧٤)</sup>.

وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام الذي سلط الضوء على الإنجازات الملموسة والهامية التي تحققت في عملية الانتخابات الإيفوارية، والتي لا تشمل الإعلان عن موعد الانتخابات فحسب ولكن أيضاً تشغيل المحكمة المتنقلة، والانتهاج بنجاح من عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين. وأكد الممثل الخاص أنه إذا سارت الأمور على النحو الذي توخته أطراف اتفاق واغادوغو السياسي وخططت له، فينبغي أن تحقق عمليتا الانتخابات وإعادة التوحيد نتائج لا رجعة عنها بحلول أيلول/سبتمبر. ومع ذلك، قد تواجه هاتان العمليتان صعوبات كبيرة في أيلول/سبتمبر إذا لم يتم

فيها تقرير الأمين العام<sup>(١٦٩)</sup>، وشدد على أن القضايا الملحة الحالية المتمثلة في تحديد هوية السكان ونزع السلاح وإجراء الانتخابات سيكون لها أثر حاسم على مستقبل كوت ديفوار، بل وعلى أي استراتيجية خروج محتملة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي ضوء الأهمية التاريخية لتحديد هوية السكان الإيفواريين، اعتبر أن القرار الذي اتخذته الإطار الاستشاري الدائم بإرجاء الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر إجراؤها في بادئ الأمر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وإعلان أنه يمكن تحديد موعد جديد وفقاً للتقدم المحرز في تحديد هوية السكان قرار مفهوم. ومع ذلك، فقد أوضح أن ذلك القرار محير لأنه، للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق واغادوغو السياسي في آذار/مارس ٢٠٠٧، لا يوجد لدى الشعب الإيفواري والمجتمع الدولي موعد أو فترة مقرر لإجراء الانتخابات. وذكر أن كل الزخم سيضيع بدون وجود أهداف، بما في ذلك زخم إعداد خطة للانتخابات وتنفيذها، والتنظيم اللوجستي، والتخطيط المالي، بل وحتى المساعدة التي سيقدمها المجتمع الدولي<sup>(١٧٠)</sup>.

وفي أعقاب الإحاطة، قال ممثل كوت ديفوار، الذي لاحظ أن التقرير شدد على التقدم الكبير المحرز في بلده، إنه قد تم تحديد هوية ما يزيد على ٣,٥ ملايين شخص، أي ما يزيد على نصف عدد الأشخاص الذين سيصوتون. وأبلغ المجلس بأن الإطار الاستشاري الدائم سيجمع بحلول منتصف شباط/فبراير من أجل اقتراح المواعيد على اللجنة الانتخابية المستقلة لعقد الانتخابات الرئاسية في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩<sup>(١٧١)</sup>.

(١٧٢) S/2009/196.

(١٧٣) S/PV.6113، الصفحات ٢-٤.

(١٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(١٦٩) S/2009/21.

(١٧٠) S/PV.6071، الصفحات ٢-٤.

(١٧١) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

وأكد ممثل كوت ديفوار على أن جميع المعايير ومؤشرات الأداء في المجالات الرئيسية المحددة في اتفاق واغادوغو السياسي والاتفاقات التكميلية له تظهر إحراز تقدم مطرد في المراحل الرئيسية لعملية إنهاء الأزمة، إن لم تكن قد أنجزت. ويُنَّ الجهود التي تبذلها بلده للمضي قدماً بعملية السلام، وحدد على وجه الخصوص الجدول الزمني المؤدي إلى موعد الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، مع إصدار قائمة ناخبين مؤقتة في أوائل أيلول/سبتمبر وقائمة ناخبين نهائية في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، وتوزيع بطاقات الناخبين وبطاقات الهوية الوطنية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر (١٧٦).

حل المسألة السياسية الأمنية المالية المعقدة التي تواجهها عملية اتفاق واغادوغو السياسي. وفيما يتعلق بالاتفاق التكميلي الرابع، لا بد من تحقيق أربع مسائل بالغة الأهمية متصلة بإعادة التوحيد، وهي: نقل السلطة من قادة المناطق إلى حكام المقاطعات؛ وتطبيق مركزية شؤون الخزانة؛ وتحديد هوية عناصر القوى الجديدة لدمجها في الجيش والشرطة والدرك وبوصفها من المقاتلين السابقين؛ وإعادة إدماجها ودفع رواتبها أيضاً. ونبه إلى عدم إحراز تقدم حقيقي بعد في هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، فإن تحديات غير سياسية، مثل جوانب عملية الانتخابات البيروقراطية والإدارية والتخطيطية، ظهرت باعتبارها عوائق رئيسية تحول دون احترام الموعد المحدد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (١٧٥).

(١٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٧٥) S/PV.6168، الصفحتان ٢ و ٣.

### الجلسات: الحالة في كوت ديفوار

القرار والتصويت	المؤيدون - المعارضون - الممتنعون	المتكلمون	الدعوات	وثائق أخرى	البند الفرعي	الجلسة وتاريخها
القرار ١٧٩٥ (٢٠٠٨)	١٥ - لا أحد - لا أحد		المادة ٣٧ كوت ديفوار	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2008/15)	التقرير المرحلي الخامس عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2008/1)	٥٨٢٠ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨
S/PRST/2008/11			المادة ٣٧ كوت ديفوار		التقرير المرحلي السادس عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2008/250)	٥٨٨٠ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
القرار ١٨٢٦ (٢٠٠٨)	١٥ - لا أحد - لا أحد		المادة ٣٧ كوت ديفوار	مشروع قرار مقدم من بلجيكا، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وفرنسا (S/2008/486)	التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2008/451)	٥٩٤٥ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٨

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية  
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
٦٠٠١ ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2008/645)		المادة ٣٧ كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس العملية	
٦٠٠٤ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨	رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2008/598)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2008/672)	المادة ٣٧ كوت ديفوار		القرار ١٨٤٢ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد- لا أحد
٦٠١٤ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨			المادة ٣٧ كوت ديفوار		S/PRST/2008/42
٦٠٧١ ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩	التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/21)		المادة ٣٧ كوت ديفوار	جميع المدعويين	
٦٠٧٦ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩	التقرير المرحلي التاسع عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/21)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2009/49)	المادة ٣٧ كوت ديفوار	الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار	القرار ١٨٦٥ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد
٦١١٣ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩	التقرير المرحلي العشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/196)		المادة ٣٧ كوت ديفوار	جميع المدعويين	
٦١٣٣ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩			المادة ٣٧ كوت ديفوار		S/PRST/2009/16
٦١٦٨ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩	التقرير المرحلي الحادي والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344)		المادة ٣٧ كوت ديفوار	عضو واحد بالمجلس (فرنسا)، جميع المدعويين	
٦١٧٤	التقرير المرحلي الحادي	مشروع قرار مقدم	المادة ٣٧	عضو واحد	القرار ١٨٨٠ (٢٠٠٩)

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الامتنعون
٣٠ تموز/يولييه ٢٠٠٩	والعشرون للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2009/344)	من فرنسا (S/2009/390)	كوت ديفوار	بالمجلس (فرنسا)	١٥-لا أحد-لا أحد
٦١٩٣ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩				عضوان بالمجلس (بور كينا فاسو وفرنسا)	S/PRST/2009/25
٦٢٠٩ ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩	رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بـالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار (S/2009/521)	مشروع قرار مقدم من فرنسا (S/2009/560)	المادة ٣٧ كوت ديفوار	كوت ديفوار	القرار ١٨٩٣ (٢٠٠٩) ١٥-لا أحد-لا أحد
٦٢٣٤ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩			المادة ٣٧ كوت ديفوار		S/PRST/2009/33

## ١٣ - تقارير الأمين العام عن السودان

### عرض عام

السودان<sup>(١٧٨)</sup>، والاعتداءات على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتشريد والأعمال العدائية في منطقة دارفور، والأنشطة التي تقوم بها بعثتا حفظ السلام في السودان، وهما العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى عدة إحاطات قدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بشأن أنشطة المحكمة المتعلقة بتوجيه الاتهام إلى العديد من المسؤولين السودانيين الرفيعة المستوى، بمن فيهم الرئيس عمر البشير، بعد إحالة المجلس للقضية في عام ٢٠٠٥. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة عن طرد عدة منظمات إنسانية غير حكومية من دارفور.

(١٧٨) S/2005/78، المرفق.

خلال الفترة قيد الاستعراض، غطى مجلس الأمن مختلف جوانب الحالة السياسية والإنسانية في السودان، وعقد ٣٧ جلسة، منها أربع جلسات خاصة، بما في ذلك جلستان خاصتان مع البلدان المساهمة بقوات<sup>(١٧٧)</sup>. واعتمد المجلس قرارات وخمسة بيانات رئاسية. وركز المجلس على التطورات المستجدة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل بين السودان والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، (١٧٧) الجلستان ٥٩٣٤ و٦١١٠ مع البلدان المساهمة بقوات، المنعقدتان في ١٦ تموز/يولييه ٢٠٠٨ و٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على التوالي؛ والجلستان ٦١٣٦ و٦٢٥٢، المنعقدتان في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ و٢١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩، على التوالي.